



A

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

APR 20 1989

A/44/228
14 April 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والأربعون

البنود ٥٨ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ (د) و ٦٣ (هـ)

و ٦٣ (و) و ٦٣ (ي) و ٦٣ (م) و ٦٦ (ز)

و ٦٦ (ي) و ٦٩ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ —

القائمة الاولى*

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجيتخفيض الميزانيات العسكريةالاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)نزع السلاح العام الكامل : نزع السلاح التقليدينزع السلاح العام الكامل : نزع السلاح النووينزع السلاح العام الكامل : معلومات موضوعية عنمسائل عسكريةنزع السلاح العام الكامل : الاسلحة البحرية ونزع السلاحنزع السلاح العام الكامل : نزع السلاح التقليدي علىالنطاق الاقليمياستعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدهاالجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة :عدم استعمال الاسلحة النووية ومنع نشوب حرب نووية

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة :
منع نشوب حرب نووية

الامتثال لاتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح

تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي

النهج الشامل لتعزيز السلم والامن الدوليين وفقا لميثاق
الامم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام
من الممثل الدائم للجمهورية الديمقراطية الالمانية لدى
الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أشرف بأن أطلب اليكم تعميم هذه الرسالة
والنصوص المرفقة طيا لما أصدرته لجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو
في دورتها المعقودة في برلين يومي ١١ و ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٩ من بلاغ وإعلان ونداء
(المرفقات الاول والثاني والثالث على الترتيب) بوصفها وثيقة رسمية من وثائق
الجمعية العامة في إطار البنود ٥٨ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ (د) و ٦٣ (هـ) و ٦٣ (و)
و ٦٣ (ي) و ٦٣ (م) و ٦٦ (ز) و ٦٦ (ي) و ٦٩ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ من القائمة الاولى .

(توقيع) الدكتور زيغفريد زاخمان
السفير فوق العادة المفوض

المرفق الاول

البلاغ

المصدر عن لجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو

عقدت في برلين يومي ١٠ و ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ دورة عادية للجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو للصداقة والتعاون والتعاقد .

وحضر الدورة ٤ . بسمرتنش ، النائب الاول لوزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ وب. ملادينوف ، وزير خارجية جمهورية بلغاريا الشعبية ؛ وت. اوليشوسكي ، وزير خارجية الجمهورية الشعبية البولندية ؛ وج. يوهانيس ، وزير خارجية جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ؛ وا. فيشر ، وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية ؛ وا. توتو ، وزير خارجية جمهورية رومانيا الشعبية ؛ وب. فاركوني ، وزير الجمهورية الشعبية الهنغارية .

وأشار الوزراء بارتياح إلى التقدم في توطيد السلم ونزع السلاح مما يخلق فرما مواتية لتوسيع التعاون فيما بين الدول والشعوب . ولاحظوا في الوقت ذاته أن الحالة في العالم لا تزال معقدة ومتناقضة . وأن الدول الاطراف في معاهدة وارسو عاقدة العزم على أن تقوم الآن ، وفي المستقبل أيضا ، بانتهاج سياسة ترمي إلى إحداث تحسن أساسي في الحالة في أوروبا والعالم أجمع . وهي تنتظر أيضا من الدول الأخرى أن تظهر ما يتطلبه الأمر من الإيجابية إلى جانب الواقعية . وأبدى المشتركون تحبذهم للاستمرار في متابعة الحوار السياسي بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنمية في العالم . ويقوم هذا الحوار على نهج شامل لتعزيز السلم والأمن الدوليين عملا بميثاق الأمم المتحدة مع مواصلة زيادة دور وفعالية هذه المنظمة العالمية .

وأظهر المشتركون في الدورة تحبذهم لمضاعفة الجهود الرامية إلى مواصلة عملية نزع السلاح ، وأكدوا من جديد موقف دولهم القاضي بضرورة اجراء تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة والاسلحة التقليدية مصحوبة بتخفيضات مناسبة في النفقات العسكرية .

وفي معرض مناقشة الشؤون الأوروبية تبادل المشتركون في الدورة الآراء عن نتائج اجتماع المتابعة في فيينا ولاحظوا أن وشيخته الختامية تضمنت اتفاقات سيؤدي تنفيذها إلى زيادة تعزيز السلم والأمن في أوروبا ، وإلى تفاهم متبادل أفضل ، وإلى تطوير التعاون في هذه القارة . ومن الضروري أن تقوم جميع الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بتنفيذ هذه الاتفاقات بصورة انفرادية وكذلك في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف على أساس التعاون الواسع ذي الفائدة المتبادلة في الميادين العسكرية والاقتصادية والعلمية والتقنية والبيئية والثقافية والانسانية ، وفي مجال البعد الانساني مع المراعاة الواجبة لحقوق الانسان ، والاستقلال والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وغيرها من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وغير ذلك من قواعد العلاقات الدولية المعترف بها عامة . وأعربوا عن تصميم دولهم على العمل في هذا الاتجاه .

ورحب الوزراء ببداء المفاوضات بشأن القوات المسلحة التقليدية وبشأن تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا ، وأكدوا تصميم بلدانهم الشديد على السير في هذه المفاوضات بصورة بناءة والتماس نتائج ملموسة في وقت قصير . وقد أشبتت هذا التصميم على نحو مقنع التحركات التي قامت بها الدول المتحالفة انفراديا في اتجاه تخفيض القوات المسلحة والتسليح والميزانيات العسكرية .

وإن الدول الأطراف في معاهدة وارسو لتناشد الدول الاعضاء في حلف شمال الأطلسي ، وجميع الدول الأوروبية في الواقع ، اتخاذ خطوات عملية تؤدي إلى خفض مستوى المواجهة العسكرية في أوروبا . كما أنها تناشدها الإجماع عن أية تحركات يمكن أن تقوض الانجازات الايجابية التي أحرزت حتى الآن في تحسين الحالة الدولية ، وتعقد المفاوضات التي بدأت في فيينا . وإن الحالة إلى اقامة علاقات بين معاهدة وارسو وحلف شمال الأطلسي على أساس صادق من عدم المواجهة ومن أجل تهيئة الظروف السليمة لحلف الحلفين في وقت واحد بدءا من تنظيماتهما العسكرية ، تقود في الوقت الحاضر واضحة بصورة متزايدة . وأعرب الوزراء عن الأمل في أن تُقابل هذه الاعترافات بتفهم وتأييد .

وأكد الوزراء على أهمية التنفيذ الدقيق للمعاهدة السوفياتية - الأمريكية لإزالة قذائفها المتوسطة المدى والقصيرة المدى مشيرين على عدم جواز اتخاذ أية تدابير "تعويضية" بما في ذلك التدابير المتوخاة بحجة تحديث الاسلحة النووية التعبوية . واعتمدوا اعلانا منفصلا بشأن الاسلحة النووية التعبوية في أوروبا .

وشددت الدورة على أن عقد معاهدة في أقرب وقت ممكن بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تخفيض أسلحتهما الهجومية الاستراتيجية إلى النصف والتقيّد ، في الوقت ذاته ، بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بصيغتها الموقّعة في عام ١٩٧٢ ، لا يزال يُعد مهمة ذات أهمية قصوى سيكون حلّها اسهاما رئيسيا في قيام عالم خال من الأسلحة النووية . وأكد المشتركون ، في الوقت ذاته ، على ضرورة بذل الجهود في اتجاه القضاء التام على الأسلحة النووية والكيميائية والانواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل . وأشار الوزراء إلى أن التدابير المتعددة الأطراف والثنائية والانفرادية لتخفيض القوات المسلحة والأسلحة أدرجت في جدول الأعمال تحويل الانتاج العسكري بما يفي بالاحتياجات المدنية . وتعدّ هذه مشكلة متشابكة ومعقّدة تتطلب جهودا وطنية ومشاركة لحلّها بصورة فعّالة . ويمكن أن تظلع منظمة الأمم المتحدة في هذا الصدد بدور هام .

ولصالح زيادة تعزيز الانفتاح في الميدان العسكري دعا المشتركون في الدورة إلى مواصلة الجهود لصياغة معايير لاجراء مقارنة للميزانيات العسكرية بالاستفادة من النظام الدولي للإبلاغ الموحد بالنفقات العسكرية بالصيغة التي اعتمدها منظمة الأمم المتحدة .

وأكد المشتركون في الدورة بمفغة خاصة على أن الاحترام التام للحقائق الإقليمية والسياسية لدى نشوء هذه الحقائق ، ولمبادئ حرمة الحدود القائمة ، وسيادة الدول وسلامة أراضيها ، إلى جانب المبادئ المعترف بها عامة في العلاقات بين الدول وبعضها ، شرط أساسي لإقامة نظام سلم مستقر في أوروبا وإيجاد ضمان لتطوير وتعميق عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

ويهيئ تحسين المناخ السياسي إلى جانب زيادة التكافل في عالم اليوم ظروفنا مواتية لتقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة ، مما يعد عاملا أساسيا لتطوير عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على أساس متوازن . وشدد في الدورة على ضرورة توسيع التبادل التجاري وعلى التعاون في مجالات الانتاج والعلم والتكنولوجيا لضمان الحصول على التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى إزالة أي نوع من أنواع القيود والحواجز التمييزية .

ولدى تبادل الآراء في المنازعات الإقليمية - في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأمريكا الوسطى - أكد الوزراء من جديد تصميم دولهم على المشاركة بإيجابية في

البحث عن حلول سياسية لهذه المنازعات مع المراعاة اللازمة لحقوق الجانبين الشرعية واحترام حق جميع الشعوب في تقرير مصائرهما .

وأعلن الوزراء أنهم يقفون إلى جانب قيام أفغانستان مستقلة وغير منحازة وديمقراطية ، وضمان تنميتها الحرة على أساس سياسة المصالحة الوطنية بدون أي نوع من أنواع التدخل الخارجي . وشددوا على أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لاجتاد تسوية لمشكلة أفغانستان .

وأعرب المشاركون في الدورة عن ارتياحهم لما أحرز من تقدم فيما يتعلق بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية في بعض المناطق ، وكذلك بالجهود التي تظلمع بها منظمة الأمم المتحدة حاليا في هذا الميدان .

واعتمد نداء منفصل "من أجل عالم بلا حروب " . وأبدى المشاركون النية الشابتة لتطوير وتعميق التعاون الشامل فيما بين الدول الاشتراكية المتحالفة .

وتميزت دورة وزراء الخارجية بجو من الصداقة والاتفاق الاخوي . وستعقد الدورة القادمة في وارسو .

المرفق الثاني

الإعلان الصادر عن الدول الاطراف في معاهدة وارسو بشأن الاسلحة النووية التعبوية في أوروبا

أولاً - تعرب الدول الاطراف في معاهدة وارسو عن تصميمها على أن تبذل كل ما في وسعها لإخراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا والتي بدأت بالفعل . ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن النتائج الإيجابية لهذه المفاوضات ، والتخفيض الاساسي في القوات المسلحة والاسلحة التقليدية ، وبصفة خاصة أشد الانواع إشارة لزعزعة الاستقرار ، ستقلل بشكل ملحوظ من خطر الهجوم المفاجئ المتبادل والعمل العدواني الواسع النطاق .

وإن الدول الاشتراكية المتحالفة مقتنعة بأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار والامن في أوروبا أو إزالة خطر الهجوم المفاجئ في حالة استمرار بقاء الاسلحة النووية التعبوية في القارة الأوروبية . فإن هذه الاسلحة تشكل قوة تدمير احتمالية ضخمة ، ويمكن أن تصبح الشرارة التي يندلع منها نزاع نووي كامل يجر وراءه كل أنواع النتائج . وإن أي استعمال للأسلحة النووية في أوروبا سيحوّل القارة الى محاراب إشعاعية . وإن الإبقاء على الاسلحة النووية التعبوية في أوروبا أو تحديثها ، أو فوق ذلك كله ، تركيب المزيد منها ، سيؤدي الى تصعيد زعزعة استقرار الحالة الاستراتيجية العسكرية في أوروبا ، ولن تتماشى مع الجهود الرامية الى حل مسائل نزع السلاح في القارة .

وفي مقابل هذه الخلفية ، تقترح الدول الاطراف في معاهدة وارسو على الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي البدء ، في المستقبل القريب ، في محادثات مستقلة عن الاسلحة النووية التعبوية في أوروبا ، بما في ذلك المكوّن النووي للنظم ذات الإمكانيات المزدوجة . وانها على ثقة من أن التدابير العملية التي تتعلق بالتخفيضات ، سواء في الاسلحة التقليدية أو في الاسلحة النووية التعبوية ، ستكون متكاملة بالتبادل ، وسيعزز بعضها البعض بالتبادل في عملية خفض التصادم العسكري بين التحالفين .

وإن الدول الاطراف في معاهدة وارسو متيقّنة من أن التخفيض المرحلي والقضاء المحتمل على الاسلحة النووية التعبوية في أوروبا ، جنباً الى جنب مع إزالة القذائف

المتوسطة والقصيرة المدى ، سيساعد على الإقلال من خطر الحرب ، وعلى تقوية الثقة ، وفرض حالة تتسم بمزيد من الاستقرار في المنطقة . وإن انجاز هذه المهمة سييسر إحراز التقدم في اتجاه التخفيضات المتعمقة في الأسلحة النووية ، وعلى مدى أطول ، القضاء التام على الأسلحة النووية في كل مكان .

ثانيا - إن المسائل ذات الصلة بإعداد المفاوضات المقترحة وولايتها ونطاق المشاركة فيها ، كل هذا يمكن مناقشته في إطار مشاورات محددة ، وإن الدول الاشتراكية المتحالفة على استعداد للبدء فيها دون تأخير . ويجوز أن يكون المشتركون في هذه المشاورات هي الدول الحائزة على الأسلحة النووية في منظمة حلف شمال الأطلسي وفي معاهدة وارسو ، على التوالي ، وأيضا جميع الأعضاء المعنية الأخرى في هذين التحالفين ، وبصفة خاصة تلك الحائزة على النظم التعبوية ذات القدرة الوطنية وتلك الحائزة على أسلحة نووية تعبوية موزوعة داخل أراضيها .

ويمكن الاتفاق أيضا ، منذ البداية ، على تنفيذ تخفيض الأسلحة النووية التعبوية والقضاء عليها على مراحل . وسيتمتع على المفاوضات أن تنظر في تدابير التحقق الدولي الفعال من تخفيض الأسلحة النووية التعبوية ، ومن القضاء عليها ، ومن مجموعة من تدابير بناء الثقة والأمن فيما يتعلق بهذه النظم وبالأنشطة العسكرية التي تشترك فيها . ويمكنها أن تنظر ، أيضا ، في إمكانية إنشاء لجنة رقابة دولية مخولة بالقيام بذلك .

وتعتقد الدول الأطراف في معاهدة وارسو أن تخلي الجانبين عن القيام بأي تحديث للأسلحة النووية التعبوية سيؤدي الى توفير مناخ سياسي مناسب لهذه المفاوضات وتعزيز الثقة . ولن يقوم الجانبان ، على سبيل المثال ، بتحسين أو زيادة أعداد القذائف التعبوية ذات القدرة النووية المطلقة من الأرض ، وقذائف القوات الجوية ، والمدفعية ، بما في ذلك المكونات النووية لهذه النظم . وفي هذا الصدد ، تؤكد الدول الأطراف في معاهدة وارسو على المعنى الذي ورد في بيان الاتحاد السوفياتي ، موضحا أنه لا يقوم حاليا بتحديث قذائفه النووية التعبوية .

ويمكن ، كذلك ، أن تغيد التدابير المتعددة الأطراف أو الانفرادية الأخرى في تحقيق هدف تخفيض وإزالة الأسلحة النووية التقليدية .

ثالثا - تؤكد الدول الأطراف في معاهدة وارسو على أن التهديد الكبير الذي يواجهه الاستقرار في أوروبا ناتج عن التركيز الشديد للأسلحة النووية التعبوية في هذه المنطقة ، وبصفة خاصة في أوروبا ، بل أيضا في الشق الجنوبي من خط التماس بين التحالفين . وهي تعتقد أن التخفيض الكبير الذي طرأ على القوات السوفياتية في وسط أوروبا ، بما في ذلك الانسحاب من المنطقة وتسريح الاتحاد السوفياتي لست فرق دبابات ، والانخفاض الأساسي في الأسلحة وفي معدات القتال ، بما في ذلك الأسلحة النووية التعبوية ، وكذلك التحركات الانفرادية الأخرى للدول الأطراف في معاهدة وارسو لتخفيض القوات المسلحة والأسلحة ، تُؤدّ بيئة صالحة في القارة لتنفيذ المقترحات التي تهدف إلى إنشاء منطقة من الأسلحة المخفضة والثقة المعززة والمناطق الخالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا والبلقان وغيرها من مناطق القارة التي ستسحب منها جميع الأسلحة النووية .

وسينشأ نظام في هذه المناطق لتوفير التحقق المتبادل ، بما في ذلك أشكال التفتيش في الموقع ، وأيضا التأكيدات الملائمة المقدمة من الدول الحائزة على الأسلحة النووية .

رابعا - إن الدول الأطراف في معاهدة وارسو على استعداد للنظر في أية مقترحات وتدابير ممكنة أخرى لتخفيض وإزالة الأسلحة النووية التعبوية الأخرى في أوروبا ، وإعادة تنشيط الاستقرار في القارة على أدنى مستوى دائم من الأوضاع العسكرية ، مع الاعتبار الواجب لمبادئ المساواة ، وللأمن المتساوي ، ولاتاحة التحقق الفعّال المقترن بالالتزام بالاتفاقات التي يتم التوصل إليها .

المرفق الثالث

"امن أجل عالم بلا حروب"

نداء

صادر عن لجنة وزراء خارجية الدول
الاعضاء الاطراف في معاهدة وارسو

في عشية الذكرى الخمسين لاندلاع الحرب العالمية الثانية ، رأى وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، الذين اجتمعوا في برلين ، عاصمة الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، انه ينبغي إعلان ما يلي :

منذ نصف قرن مضى ، غزت المانيا النازية بولندا ، فاطلقت بذلك ما أضحى أخطر نزاع في التاريخ البشري . وقامت الحرب كنتيجة لسياسات الغزو العدوانية والانتقامية ، ولتقسيم العالم والسيطرة عليه من قبل أشد الدوائر الامبريالية رجعية . وصوّرت هذه الحرب النتائج الخطيرة لسياسة التنازلات التي سارت عليها ميونخ . وقضت على عشرات الملايين من الناس . وارتوت الأرض بدماء من سقطوا ومن عانوا العذاب . وتحقق الانتصار على الفاشية بفضل الجهود الهائلة التي بذلتها الشعوب والدول ، وقد اتحدت في التحالف الواسع النطاق المضاد لهتلر ومن خلال حركة المقاومة المناهضة للفاشية .

وعلى الناس أن يتذكروا شهر أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ والاحداث الخطيرة الاخرى التي وقعت أثناء الحرب العالمية الثانية ، ولكن على الا يتذكروها من أجل إبقاء الالام والوجاع على ما هي عليه . إذ ينبغي لذكريات أخطر المآسي أن تشجع الدول على بذل الجهود التي لا تعرف الكلل من أجل ضمان الحق في الحياة في سلم لكل فرد على ظهر هذه الكرة الارضية .

وتؤكد دروس الحرب أن حماية السلم هي أهم الواجبات التي تواجه الإنسانية . وأي شيء يصبو إليه الشعب وأي شيء يفعله يجب أن يكون ثانويا إزاء هذا الاهتمام . وإن حاضر الشعوب الأوروبية ومستقبلها وأمنها ، كل ذلك مرتبط ارتباطا وثيقا بحفظ السلم على قارتنا .

ويظل الاحترام التام للحقائق الإقليمية والسياسية القائمة ، ولمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ولأحكام وشيقة هلسنكي الختامية وغيرها من القواعد المعترف بها عامة في العلاقات الدولية من قبل جميع الدول شرطا أساسيا للمحافظة على النظام الدائم المستقر في أوروبا . وثمة أهمية خاصة معلقة على تخفيض الأسلحة النووية والكيميائية وإزالتها تماما ، وعلى إجراء التخفيضات الجذرية في القوات المسلحة في أوروبا ، وعلى إقرار الأمن الشامل ، وقيام التعاون بين الدول بحيث يؤدي الى مزايا متبادلة بينها على نطاق واسع ، بغية حلّ المشاكل الملحة التي تواجه شعوب قارتنا . وإن ما تم انجازه في هذا الطريق ، بما في ذلك مباشرة المفاوضات المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا ليدعو الى اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحقيق سلم دائم . ومن الدروس المستفادة من التحالف المضاد لهتلر أن يكون في الإمكان ، اليوم ، إقامة جبهة عريضة من التعاون لتحقيق التنمية السلمية في أوروبا .

وقد أكد الوزراء على ضرورة الصّد الحازم لجميع مظاهر النزعات الانتقامية والشوفينية والقومية وجميع أشكال الاعتداءات التي تقع بين الشعوب ، والمحاولات الرامية الى تحدي سلامة الدول الإقليمية . ولاحظوا ببالغ القلق أن الفاشية الجديدة تكتسب أرضا جديدة في عدد من البلدان الأوروبية . وهذه المظاهر ، على الرغم من الأشكال التي تتخذها أو الأماكن التي تظهر فيها ، هي تهديد السلم والأمن الدوليين . وإن وزراء الخارجية ، إذ يجتمعون على أرض ألمانية ، يؤكدون أن كلا الدولتين الألمانيةيتين تتحملان ، أمام التاريخ ، مسؤولية ألا تنشب أية حرب ، مرة أخرى ، انطلاقا من أراضيها .

وينبغي للبشرية أن تدخل القرن الحادي والعشرين ، وهي متأكدة من أنها ستعيش في سلم . وتحقيقا لذلك ، يحتاج الأمر الى إجراءات حازمة تتخذها الدول والشعوب وكل فرد على حدة . ويجب أن تكون التأمّلات المشتركة ، بشأن ما حدث في أوروبا منذ خمسين عاما ، ملهمة بصفة مستمرة لاتخاذ إجراءات جديدة أكثر فعالية على الدوام ، في اتجاه خلق عالم خال من الأسلحة والحروب . وبتوجيه هذا النداء ، يحث وزراء خارجية الدول الأعضاء الأطراف في معاهدة وارسو على ضرورة بذل الجهود جميعا لصالح حفظ السلم ومن أجل نزع السلاح والتفاهم المشترك ، ومن أجل التعاون وحماية التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة ، بحيث لا تشهد أوروبا ، بل وكرتنا الأرضية ، أهوال حرب عالمية جديدة .